

## كتاب الأم

اختلاف المرهون والحق الذي يكون به الرهن .

قال الشافعي C : وإذا كانت الدار أو العبد أو العرض في يدي رجل فقال : رهنته فلان على كذا وقال فلان : ما رهنته ولكني أودعتك إياه أو وكلتك به أو غضبتني فالحق قول رب الدار والعرض والعبد لأن الذي في يده يقر له بملكه ويدعي عليه فيه حقا فلا يكون فيه بدعواه إلا ببينة وكذلك لو قال الذي هو في يديه رهنتني بألف وقال المدعي عليه : لك علي ألف ولم أرهنتك به ما زعمت كان القول قوله وعليه ألف بلا رهن كما أقر ولو كانت في يدي رجل داران فقال : رهنتيهما فلان بألف وقال فلان : رهنتك إحداهما وسماها بعينها بألف كان القول قول رب الدار الذي زعم أنها ليست برهن غير رهن وكذلك لو قال له : رهنتك إحداهما بمائة لم يكن رهنا إلا بمائة ولو قال الذي هما في يديه : رهنتيهما بألف وقال رب الدارين : بل رهنتك إحداهما بغير عينها بألف لم تكن واحدة منهما رهنا وكانت عليه ألف بإقراره بلا رهن لأنه لا يجوز في الأصل أن يقول رجل لرجل : أرهنتك إحدى داري هاتين ولا يسميها ولا أحد عبدي هذين ولا أحد ثوبي هذين ولا يجوز الرهن حتى يكون مسمى بعينه ولو كانت دار في يدي رجل فقال : رهنتها فلان بألف ودفعتها إلي وقال : فلان رهنته إياها بألف ولم أضعها إليه فعدا عليها فغصبها أو تكارها مني رجل فأنزله فيها أو تكارها مني هو فنزلها ولم أضعها إليه قبضا بالرهن فالحق قول رب الدار ولا تكون رهنا إذا كان يقول : ليست برهن فيكون القول قوله وهو إذا أقر بالرهن ولم يقبضه المرتهن فليس برهن ولو كانت الدار في يدي رجل فقال : رهنتها فلان بألف دينار وأقبضتها وقال : فلان رهنته إياها بألف درهم أو ألف فلس وأقبضتها إياها كان القول قول رب الدار ولو كان في يدي رجل عبد فقال : رهنته فلان بمائة وصدقه العبد وقال رب العبد : ما رهنته إياه بشيء فالحق قول رب العبد ولا قول للعبد ولو كانت المسألة بحالها فقال : ما رهنته بمائة ولكني بعته بمائة لم يكن العبد رهنا ولا بيعا إذا اختلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ولو أن عبدا بين رجلين فقال رجل : رهنتانيه بمائة وقبضته فصدقه أحدهما وقال الآخر : ما رهنته بشيء كان نصفه رهنا بخمسين ونصفه خارجا من الرهن فإن شهد شريك صاحب العبد عليه بدعوى المرتهن وكان عدلا عليه أحلف المرتهن معه وكان نصيبه منه رهنا بخمسين ولا شيء في شهادة صاحب الرهن يجر بها إلى نفسه ولا يدفع بها عنه فأرد بها شهادته ولا أرد شهادته لرجل له عليه شيء لو شهد له على غيره ولو كان العبد بين اثنين وكان في يدي اثنين وادعيا أنهما ارتهناه معا بمائة فأقر الرجلان لأحدهما أنه رهن له وحده بخمسين وأنكرا دعوى الآخر لزمهما

ما أقرا به ولم يلزمهما ما أنكرا من دعوى الآخر ولو أقرا لهما معا بأنه لهما رهن وقالا :  
هو رهن بخمسين وادعيا مائة لم يلزمهما إلا ما أقرا به ولو قال أحد الراهين لأحد  
المرتھين : رھناك أنت بخمسين وقال الآخر للآخر المرتھن رھناك أنت بخمسين كان نصف حق  
كل واحد منهما من العبد وهو ربع العبد رھنا للذي أقر له بخمسة وعشرين نجيز إقراره على  
نفسه ولا نجيز إقراره على غيره ولو كانا ممن تجوز شھادته فشهد كل واحد منهما على صاحبه  
ونفسه أجزت شھادتهما وجعلت على كل واحد منهما خمسة وعشرين ديناراً بإقراره وخمسة وعشرين  
أخرى بشھادة صاحبه إذا حلف المدعي مع شھاده وإذا كانت في يدي رجل ألف دينار فقال :  
رھنيھا فلان بمائة دينار أو بألف درهم وقال الراهن : رھنتكھا بدينار واحد أو بعشرة  
دراهم فالقول قول الراهن لأن المرتھن مقر له بملك الألف دينار ومدع عليه حقا فالقول قوله  
فيما ادعي عليه من الدنانير إذا كان القول قول رب الرهن المدعي عليه الحق في أنه ليس  
برهن بشيء كان إقراره بأن رهن بشيء أولى أن يكون القول قوله فيه وإذا اختلف الراهن  
والمرتھن ولم يكن سالم رھنا بشيء وكان لصاحب الحق عليه عشرة دنانير إن صدقه بأن موقفا  
رهن بها فهو رهن وإن كذبه وقال : بل سالم رهن بها لم يكن موفق ولا سالم رھنا لأنه يبرئه  
من أن يكون موفق رھنا ولو قال : رھنتك داري بألف وقال الذي يخالفه : بل اشتريتها منك  
بألف وتصادقا على قبض الألف تحالفا وكانت الألف على الذي أخذها بلا رهن ولا بيع وهكذا لو  
قال : لو رھنتك داري بألف أخذتها منك وقال المقر له بالرهن : بل اشتريت منك بعدك بهذه  
الألف تحالفا ولم تكن الدار رھنا ولا العبد بيعا وكانت له عليه ألف بلا رهن ولا بيع ولو  
قال : رھنتك داري بألف وقبضت الدار ولم أقبض الألف منك وقال المقر له بالرهن وهو  
المرتھن : بل قبضت الألف فالقول قول الراهن : بأنه لم يقر بأن عليه ألفا فتلزمه ويحلف  
ما أخذ الألف ثم تكون الدار خارجة من الرهن لأنه لم يأخذ ما يكون به رھنا ولو كانت لرجل  
على رجل ألف درهم فرھنه بها دارا فقال الراهن : رھنتك هذه الدار بألف درهم إلى سنة  
وقال المرتھن : بل ألف درهم حالة كان القول قول الراهن وعلى المرتھن البينة وكذلك لو  
قال : رھنتكھا بألف درهم وقال المرتھن : بل بألف دينار فالقول قول الراهن وكل ما لم  
أثبته عليه إلا بقوله جعلت القول فيه قوله لأنه لو قال : لم أرھنتكھا كان القول قوله وإذا  
كان لرجل على رجل ألفان : أحدهما برهن والآخر بغير رهن فقضاه ألفا ثم اختلفا فقال  
القاضي : قبضت الألف التي بالرهن وقال المقتضي : بلا الألف التي بلا رهن فالقول قول  
الراهن القاضي ألا ترى أنه لو جاءه بألف فقال : هذه الألف التي رھنتك بها فقبضها كان  
عليه استلام رھنه ولم يكن له حبسه عنه بأن يقول : لي عليك ألف أخرى ولو حبسه عنه بعد  
قبضه كان متعديا بالحبس وإن هلك الرهن في يديه ضمن قيمته فإذا كان هذا هكذا لم يجز أن  
يكون القول إلا قول دافع المال وا أعلم

